

اختيار الإستجابات الصائبة للتقييمات الاستراتيجية لتلبية احتياجات الجوع 2010-2011 مذكرة مفاهيمية

WFP



المشاورة السنوية بشأن التقييم

4 مايو/أيار 2010

**برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا**

مواصلة خطة فترة السنين للتقييمات الإستراتيجية

- 1- استحدث مكتب التقييمات في فترة السنين 2008-2009 نهجاً جديداً حيال التقييمات الإستراتيجية يعول على عملية تشاورية في اختيار هذه التقييمات بغية التحقق من أنها مجده بدرجة عالية وينتفي التقييمات التي تغطي مجالات ذات صلة بعضها البعض، مما يتتيح إجراء تحليل أكثر عمقاً ويدعم أوجه التأزر بين النتائج المستخلصة. وقد أعرب المجلس التنفيذي والإدارة العليا عن تقديرهما للنجاح المتبع أثناء المشاورات بشأن خطة فترة السنين 2010-2011 للتقييمات الإستراتيجية.
- 2- وأنشاء المشاورة السنوية بشأن التقييم، تناول النقاش ورقة خيارات⁽¹⁾ لإتاحة الفرصة للمجلس التنفيذي لإصداء المشورة بشأن مجالات التركيز الاستراتيجي في التقييمات في فترة السنين المقبلة. وكانت ورقة الخيارات موضوع نقاش مستفيض مع الإدارة العليا ولنيف من موظفي العمليات المختارين. وتم تنفيذ الورقة في ضوء إسهاماتهم قبل المشاورة السنوية بشأن التقييم. وأوضحت المشاورة بشأن التقييم وورقة الخيارات أنَّ الاختيار سيقع على إحدى الخيارات فحسب وأنَّ هذا الخيار سيكون موضع تنفيذ. ويتألف كل خيار من أربعة تقييمات استراتيجية.
- 3- وتورد هذه المذكورة المفهومية بعض التفاصيل عن الخيار المتنقى وهو "اختيار الاستجابات الصائبة لتلبية احتياجات الجوع". وتقدم المذكورة مايلي:
 - (1) تزود المتعاملين مع مكتب التقييم بمعلومات عن كيف ستترافق التقييمات الاحتياجات المؤسسية لبرنامج الأغذية العالمي؛
 - (2) توضح، دون الخوض في التفاصيل، المجالات التي ستعالجها التقييمات؛
 - (3) توفر الإطار الذي ستتفذ التقييمات في نطاقه بغية التتحقق من أنها تستكمم بعضها بعضًا.⁽²⁾
- 4- وسيتولى مدير التقييم لكل تقييم إعداد إختصارات هذا التقييم. وستكون هذه الإختصارات موضع نقاش مع الجهات المعنية وستبرز النقاط ذات الصلة من هذه المذكورة المفهومية.

مجالات التركيز الاستراتيجي للفترة 2010-2011

- 5- تمَّ اختيار مجال تركيز التقييمات الإستراتيجية للفترة 2010-2011 إستناداً إلى خطة البرنامج الإستراتيجية للفترة 2008-2013 وفي ضوء "التحول الهام الذي يشهدة البرنامج من وكالة للمعونة الغذائية إلى وكالة للمساعدة الغذائية" وهو تحول دعت إليه الخطة. وكما ورد في الخطة الإستراتيجية، يستبطئ هذا التحول "مجموعة أكثر تميزاً ومتانة من الوسائل الكفيلة بتلبية الاحتياجات الحرجة في مضمار الجوع"- تردد خيارات الاستجابة وضرورة إنقاء الخيارات التي تكفل أن يلبي البرنامج احتياجات الجوعى من القراء ذات الأولوية.
- 6- وتركز التقييمات الإستراتيجية على السبل التي يستخدم بها البرنامج خيارات الاستجابة التي تكفل أنجح حلول مشكلة الجوع وأكثرها قدرة على إنقاذ الأرواح وتلبية احتياجات الضعفاء واستكمال التدابير التي تتخذها جهات

⁽¹⁾ يمكن الحصول على ورقة الخيارات من موقع البرنامج على شبكة الانترنت.

<http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/resources/wfp201644.pdf>

⁽²⁾ سيشىء مكتب التقييم أيضاً فريق عمل مصغر يضم مدراء التقييم المعينين والمدير وذلك بغية كفالة استمرار تكامل التقييمات طوال العملية.

فاعلة أخرى. وإدراك الظروف التي تحقق فيها شتى الخيارات - الاستراتيجيات والنهج والوسائل - الأداء الأمثل للتقييم بأن يتيح اتخاذ القرارات بصورة أفضل على الصعد القطرية والإقليمية وفي المقر.

- وستقضى التقييمات الاستراتيجية لفترة السنتين 2010-2011 إلى تحسين إدراك تجربة البرنامج وكيف هياته لمواجهة تحديات جديدة. وقد أعدت الخطة الاستراتيجية بحيث تجعل البرنامج مستعداً للاستجابة للطلبات المتغيرة. وتستهدف التقييمات الاستراتيجية استبطاط إدراك معمق واستخلاص دروس من تجربة البرنامج تكون معيناً في هذه العملية. وهي تعمد إلى التركيز على تعلم كيفية تقديم الدعم لعملية تحول البرنامج من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية وإلى تزويد المكاتب القطرية أثناء أطوار تكيفها باسهامات مجيدة ومتاحة في الوقت المناسب.⁽³⁾

- وستصب التقييمات الاستراتيجية اهتمامها على أسئلة تتعلق بالسبل التي تتبعها البرنامج في إجراء الاختيارات: ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة؟ كيف يمكن تطبيق هذه الدروس على الاختيارات التي ينبغي اتخاذها؟ وستسلط التقييمات الأضواء على المسائل التي قد تستدعي إجراء تغييرات على نطاق المؤسسة للتحقق من تقديم ماللزم من دعم لإنجاز مهمة البرنامج على الصعيدين القطري والإقليمي.

- وستركز التقييمات الاستراتيجية الأربع على التغييرات التي أحذتها الخطة الاستراتيجية أو تلك التي يمكن أن تسفر عنها من أجل: 1) الناس الذين يحتلون موقع القلب في رسالة البرنامج: أشد الفئات ضعفاً التي تقترن إلى الأمن الغذائي وتعاني من نقص التغذية؛ 2) الحكومات التي تقوم بدور محوري في كفالة الأمن الغذائي لرعاياها بتوفير شبكات الأمان المستدامة لهم؛ 3) الشركاء الذين يعمل البرنامج ويؤدي رسالته معهم؛ 4) البرنامج وهو يستجيب للاحتجاجات والطلبات المتغيرة.

التقييمات الاستراتيجية للفترة 2010-2011

التقييم الأول: وضع الناس في بؤرة الاهتمام

10- تهدد أزمة الأمن الغذائي التي بدأت بارتفاع أسعار الأغذية والوقود واستمرت عبر الأزمة المالية المكاسب التي تحققت في مضمار تخفيف الفقر والجوع. وأخذ انتشار الفقر يتقلص بيد أن الأرقام المطلقة تشير إلى أنَّ مليار شخص يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في الوقت الراهن؛ إذ أن سبل عيشهم وأمنهم الغذائي عرضة لعوامل السوق والمخاطر الأمنية والعوامل البيئية.

11- يحتل الناس موقع القلب في المهمة المسندة إلى البرنامج وفي الأهداف الاستراتيجية: إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش وإعادة بنائها بعد الصدمات وتقديم الخدمات إلى الضعفاء ومن يعانون من إنعدام الأمن الغذائي وكسر دورة الجوع المتواترة جيلاً عن جيل. وتشمل المجموعات الضعيفة النازحين داخلياً واللاجئين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهم من الضعفاء. وفضلاً عن ذلك، تحدد الخطة الاستراتيجية نهجاً شاملةً تتسم، ضمن سمات أخرى، "بمراقبة المبادئ ذات الصلة بالحق في الغذاء وتنستد، قدر المستطاع، إلى الحكم العملية لدى السكان المحليين وإلى احتياجاتهم" وتقديم مساعدة " تستهدف، قدر المستطاع، احتياجات أشد الفئات ضعفاً وتكون ذات صلة بها".

⁽³⁾ يقتضي التركيز بقدر أكبر على المسائلة الانتظار ريثما ينقضي بعض الوقت بعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية حتى يمكن الحصول على نتائج مجده من التقييم؛ وسيركز تقييم من هذا القبيل على تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف المعلنة.

12- وسيركز التقييم على فعالية وكفاءة أنشطة برامجية أو عمليات منتقاة معدة لمجموعات مستهدفة محددة، وعلى هذا النحو، سيهدف التقييم إلى تحديد الظروف التي تكون فيها البرامج تستهدف مجموعة من الأفراد أو غيرها أكثر كفاءة وفعالية من غيرها. وسينظر التقييم في فرص التبادل بين مختلف الخيارات وأضاعاً نصب عينيه هدف البرنامج الجامع المتمثل في التوصل إلى حلول طويلة الأجل لمشكلات الجوع. وسيسفر التقييم عن عدد من حالات الدراسة تجسد التحديات والخيارات التي ينطوي عليها التركيز على مختلف المجموعات المستهدفة.

التقييم الثاني: العمل مع الحكومات- دور مساعدات البرنامج في الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان

13- أسفرت المجتمعات الرفيعة المستوى، كذلك التي عقدت في باريس وأكرا، عن التزامات لا ليس فيها تعزيز إحساس الحكومات بالملكية وزيادة دور الحكومات الشريكة في تحديد المساعدات وإدراتها. والتزمت البلدان الشريكة بتعزيز قدراتها وتعهد المانحون والمنظمات الدولية بدعم هذه العمليات. والقدرات موجودة لإقامة شبكات الأمان الاجتماعية ونظم الرعاية الاجتماعية وهي تحظى بمساعدة عدد من الجهات الفاعلة. بيد أنَّ فريق المهام الرفيع المستوى بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية ذكر أنه "رغم التقدم المحرز في مواعنة وتنسيق برامج المعونة الممولة وطنياً والمدعومة من الخارج وفي تحسين كفاءة البرنامج، فإنَّ تزويد الفئات الضعيفة إجتماعياً بمستويات أفضل من الفوائد تغطي احتياجاتها الأساسية يستدعي بذل مزيد من الجهد".⁽⁴⁾

ويذكر فريق المهام مجموعة من التدابير القصيرة الأجل والأطول أجلاً في هذا المضمار مورداً إشارات صريحة إلى فئات البرنامج التي يدعمها البرنامج.

14- اعتمد البرنامج سياسة بشأن شبكات الأمان المبنية على الغذاء في عام 2004⁽⁵⁾ تبين المفاهيم وتورد اتجاهات للبرمجة. وتعززت هذه السياسة في الخطة الاستراتيجية (2008-2013). وتنظر الخطة أهمية إدماج المساعدة في استراتيجيات الرعاية الاجتماعية الوطنية حتى "تساعد شبكات الأمان في تقادي الازدواجية في الجهود وتعين الحكومات على إعداد أنظمة مستدامة للمساعدات الغذائية". وتحدد السياسة أهدافاً لشبكات الأمان ترمي إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات وتعتبر مانقدها من مساعدات "عامل تمكين حاسم لإعادة بناء سبل العيش بفضل شبكات الأمان المنتجة". وكثيراً ما تستتبع برامج البرنامج إجراء تحويلات للموارد تدرج في فئة التدابير التي تختص بها شبكات الأمان. وإذا أريد تسليم البرنامج شيئاً فشيئاً لتعزيز ملكية الحكومة، يجب حينئذ أن تتوافق مع نظم شبكات الأمان الوطنية وأن تكون مكملاً لها.

15- وتشكل برامج المساعدة، بفعل تحويل الموارد إلى الأفراد والأسر، ضرباً من تدابير شبكات الأمان الاجتماعية سواء أكانت قد صممت لتلك الغاية أم لا. وسيسلط تقييم تجربة البرنامج الأضواء على العوامل التي لها ضلع في جعل برامج المساعدة جزءاً أصيلاً في نظم شبكات الأمان المبنية على الغذاء ورافداً لها. وستكون هذه الإفادات معيناً على منهجية تجربة البرنامج الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية أو أن حاجتها لتكثيف البرنامج بحيث تدعم شبكة الأمان الوطنية ونظم الرعاية الاجتماعية.

⁽⁴⁾ الإطار الشامل للعمل، فريق المهام رفيع المستوى بشأن أزمة الغذاء العالمية (2008).

⁽⁵⁾ البرنامج وشبكات الأمان المبنية على الغذاء: المفاهيم والتجارب وفرص البرمجة المستقبلية، A-4/3/2004، WFP/EB.3/2004، ت تشرين الأول/اكتوبر 2004.

التقييم الثالث: العمل في إطار الشراكة - تبعات التحول من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية

- 16- أبدى المجتمع الدولي مراراً وتكراراً للتزامه بالشراكات، عبر شتى المبادرات وفرق المهام والمجتمعات رفيعة المستوى. وفي تموز/يوليو 2009، تعهد رؤساء الدول، في إجتماع مجموعة الشانزليزية الذي عقد في لاكيليا (إيطاليا) "بقطع أشواط جديدة، بحلول نهاية عام 2009 (...)" في تنفيذ المبادرة العالمية بشأن الزراعة والأمن الغذائي" التي كانت أيضاً موضع نقاش في إجتماع مدرب الرفيع المستوى الذي انعقد في وقت سابق من العام وفي قمة منظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيو 2008. وينبغي إعداد هذه الشراكة عبر عملية تشاور تشارك فيها طائفة تمثل الجهات المعنية بالأمر. وتسعي إصلاحات الأمم المتحدة والأخلاصات الإنسانية جاهدة إلى تحسين الطرق التي يعمل بها الشركاء معًا على الصعيد القطري.
- 17- وتقرب الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013 بأهمية الشراكات - "النجاح ليس رهيناً بقدرة البرنامج الذاتية فحسب بل أيضاً بالقدر الذي يتمكن فيه البرنامج من أن يكون شريكاً لآخرين" - وهي تعترف بأن لدى البرنامج طائفة واسعة النطاق من الشركاء. وتتضمن الخطة الاستراتيجية عدة أدوار للبرنامج ترمي إلى تقوية الشراكات: تحديد التغرات والعمل مع الشركاء لسدتها وتطوير قدرات الشركاء استعداداً لتسليم الأمور لهم وإجراء حوار في مضمار السياسات عن مسائل الجوع والأمن التغذوي وال الغذائي ومواصلة القيام بدور فعال في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفطنت الخطة لأهمية الشركاء غير الحكوميين والقطاع الخاص
- 18- وسيذكر هذا التقييم على تغير دور البرنامج - ومن ثم شركاته - بفعل التحول من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية فضلاً عن التحولات الأخرى التي يمكن أن تطرأ في ضوء الشراكة العالمية. وسيحلل التقييم تجارب البرنامج في مضمار الشراكة على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية نشداً لفهم أفضل للحد الذي يمكن أن تغير فيه الشراكات واستخلاص الدروس التي يمكن تطبيقها في حالات يختار فيها البرنامج أدواراً جديدة و/أو شركاء جدد أو ترتيبات شراكات جديدة.

التقييم الرابع: استجابة البرنامج للاحتجاجات المتغيرة

- 19- يزداد تعرض الحكومات والمجتمع المدني والجمهور بوجه عام للصدمات سواء أكان مصدرها الإنسان أو الطبيعة. ويسفر إزدياد الكوارث الطبيعية واستئثار حدتها عن مزيد من حالات الطوارئ. زادت أسعار الأغذية والوقود والأزمة المالية من الحاجة إلى إيجاد حلول للأمن الغذائي في الأجل الأطول.
- 20- وتضع خطة البرنامج الاستراتيجية، مقرونة بسياق العمليات الأخذ في التغير، مكاتب البرنامج القطرية في وضع يمكنها من إتخاذ خيارات أكثر من أي وقت مضى. وقد أثبتت البرنامج قدرته على الاستجابة على وجه السرعة للطوارئ ولكنه سيكون بحاجة إلى قدرة مماثلة من التأهب لتكيف برامجه مع أوضاع الاستعادة والتنمية في مختلف أطوار تغيرها، ربما بسرعة أكثر من ذي قبل. وتشكل عمليات التكيف هذه تحدياً يفوق مجرد توسيع نطاق قدرات التسيير والإدارة والبرامج أو تضييقه لأن الأهداف تتغير بتغير الظروف.
- 21- وسيذكر هذا التقييم على تجارب البرنامج في تحويل قدراته على الاستجابة بين سياقات الطوارئ والاستعادة والتنمية مراعياً كيف أعادت المكاتب القطرية تحديد أدوارها وكيفت أهدافها ومن ثم حافظها وقدراتها اللوجستية. وسيحلل التقييم ما تملية هذه الحاجة إلى التكيف من طلبات على قدرات المكتب القطرية وسيحدد

مواطن القوة التي يمكن تكرارها ويتحقق من أية ثغرات تستدعي إستجابات مؤسسية وذلك للتأكد من تأهّب
البرنامج لتنفيذ خطته الاستراتيجية.